

لن نستطرد في الصعوبات التي تعترضنا ، حين نعتمد قاعدة إعادة كتابة الجملة في (24) . نكتفي بالقول إن اعتماد هذه القاعدة تحول دون الصعوبات حتى وإن استطعنا إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي أشرنا إليها والتي تعترض أقرارها. وذلك لأن هذه الحلول تتطلب اللجوء الى قواعد إضافية . مما يُعقد قواعدنا ويتناقى مع مبدأ الاقتصاد في الدراسة الألسنية . ففي حال توافر أكثر من قاعدة لتحليل بعض المعطيات اللغوية ، لا بد لنا من اختيار القاعدة المقتصدية والتي تحتوي على أقل عدد من التحويلات والتي بمقدورها تعداد القضايا اللغوية وتفسيرها بصورة تبسيطية . فالقواعد التي تحتوي على القاعدة (20) وعلى التحويل (21) قواعد مقتصدية ، بينما القواعد التي تتضمن القاعدة (24) والتحويل (26) والتحويلات الإضافية التي يتوجب أقرارها ، كما ذكرنا ، هي ، بالتأكيد ، قواعد مكلفة جداً .

إذاً ، نعتمد ، في دراستنا اللغة العربية ، قاعدة إعادة كتابة الجملة (20) . وسنحاول ، في ما يلي ، تبيان أفضلية اعتماد هذه القاعدة ، فيما لو استطاع البعض ، فرضاً ، تقديم البراهين التي قد تنص على أن الاشارات المتصلة بالفعل في (17) علامات اتباع وليست ، بالتالي ، ضمائر<sup>(11)</sup> .

#### 6-1 احتمال اعتبار الضمائر المتصلة بالفعل علامات اتباع .

عما لا شك فيه أن هذا الاحتمال ، في حال اعتماده ، يُغيّر في المعطيات المتعلقة بالجملة . ويستلزم ، بالتالي ، وضع تحويلات تختلف عن تحويل نقل الاسم الى موقع الابتداء . نحتاج ، في هذه الحالة ، الى تحويل يُبدل موقع الاسم . يُمكن تلخيص هذا التحويل على النحو التالي :

(28) تحويل ابدال موقع الاسم

فعل - فاعل  
1 2 ← 1-2

كما نحتاج الى تحويل آخر يتبع اجراؤه ، بصورة الزامية ، اجراء تحويل (28) ويقوم بنقل علامة العدد العائدة للاسم ، الى الفعل وبالإمكان تلخيص هذا التحويل على النحو التالي :

(11) نظراً لأهمية قاعدة إعادة كتابة الجملة لا نستطيع أن نهمل احتمال كون الاشارات التي تظهر في آخر الفعل ، علامات اتباع وذلك بالرغم من اقتناعنا بأنها ضمائر . ففيما لو استطاع البعض أن يبرهنوا أنها علامات اتباع فإن ذلك لن يؤثر في تحليلنا للجملة العربية ، لأننا أخذنا بعين الاعتبار هذا الاحتمال .